الصناعة السورية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية

الدكتور يوسف محمود*
الدكتور ماهر الليوا**
ديمة حسين فارس***

(تاريخ الإيداع 2 / 3 / 2021. قُبِل للنشر في 19 / 4 / 2021)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث بالتعريف بواقع القطاع الصناعي السوري وتحليل مساهمته في الاقتصاد الوطني حيث تعتبر الصناعة بأقسامها المتنوعة من الركائز الاقتصادية الأساسية التي تسهم بإحداث تغيرات نوعية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتصنيع هو جوهر التنمية الاقتصادية لأنه يرتقي بالهياكل الإنتاجية ويسهم في نمو الإنتاج والتصدير ويعتبر المصدر الأهم لتوفير فرص العمل .

أن قطاع الصناعات السورية بمختلف أقسامها من القطاعات الهامة التي تسهم بتحقيق قدر كبير من التنمية اعتماداً على تعزيز مفهوم الاستقلالية الاقتصادية للدولة باستغنائها عن الاستيراد إضافة إلى توفير السلع للسكان. من خلال دراسة مساهمة القطاع الصناعي السوري في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي.و مساهمة القطاع الصناعي السوري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.و مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة.و مساهمة القطاع الصناعي في التصدير.

وبالتالي الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تبين واقع القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني إلى جانب تقديم مجموعة من المقترحات التي من الممكن أن تساهم في تذليل الأسباب المؤدية لانخفاض أدائه بالشكل الذي يمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية : القطاع الصناعي السوري، الإنتاج المحلي الإجمالي، الإنتاج الصناعي، قوة العمل الصناعية.

* **أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.**
** **مدرس، قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.**
*** **طالبة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

Syrian Industry And Its Contribution To Economic Development

Dr Youseif Mahmoud[*]
Dr Maheer Al Lewa[**]
Dima Hussein Fares[***]

(Received 2 / 3 / 2021. Accepted 19 / 4 / 2021)

□ ABSTRACT □

This research aims to define the reality of the Syrian industrial sector and analyze its contribution to the national economy, as the industry, with its various sections, is considered one of the basic economic pillars that contribute to bringing about qualitative changes in the process of economic and social development. Jobs chances.

The Syrian industries sector, with its various divisions, is one of the important sectors that contribute to achieving a great deal of development depending on strengthening the concept of economic independence for the state by dispensing with imports in addition to providing goods to the population. By studying the contribution of the Syrian industrial sector to the formation of the gross domestic product

And the contribution of the Syrian industrial sector in the formation of the gross domestic product. The contribution of the industrial sector in the employment of the labor force. The contribution of the industrial sector to exports.

Consequently, reaching a set of results that show the reality of the industrial sector and its contribution to the national economy, in addition to submitting a set of proposals that may contribute to overcoming the causes leading to its low performance in a manner that enables it to achieve the desired goals.

Key words: Syrian industrial sector, gross domestic production, industrial production, industrial labor force.

[*] **Professor, Department Of Economics, Faculty Of Economic, Tishreen University.**
[**] **Assistant Professor, Department Of Economics, Faculty Of Economic, Tishreen University.**
[***] **Postgraduate Student, Department Of Economics, Faculty Of Economic, Tishreen University.**

مقدمة:

الصناعة والتصنيع في الدول النامية ليس هدفا مجرداً بحد ذاته، بقدر ما هما تلبية لحاجات المواطنين ومساهمة في دعم الاستقلال السياسي برفده باستقلال اقتصادي حقيقي، فالصناعة تقوم في الدول المتقدمة على الإنتاج الكبير لسوق واسعة بكميات كبيرة وبكلفة أقل، مستخدمة التكنولوجيا الحديثة التي تعمل على تطوير الإنتاج وأساليبه وإدارته وتسويقه وخلق صناعات مستقبلية متطورة، تستند إلى اكتشافات حديثة وبحث علمي في تطور دائم ومستمر، مما يؤدي إلى خلق مجتمعات صناعية جديدة بأسسها وهيكلها وعلاقاتها،

تعتبر عملية التصنيع، عملية مصاحبة للتنمية الاقتصادية والتصنيع يمثل أحد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنمية، إذ أنها تمثل زيادة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي الإجمالي. وعليه لا يمكن تحقيق تنمية دون تطوير عملية التصنيع أو القطاع الصناعي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في اعتبار الصناعة من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على تنفيذ إستراتيجية التنمية وتحقيق التأثيرات الأمامية والتأثيرات الخلفية في نفس الوقت. فالقطاع الصناعي قادر على استيعاب أو استغلال الخامات المحلية المتوفرة، من أخشاب ومعادن وخلافه كمستلزمات للإنتاج من جهة، وفي الوقت ذاته نجده قادر على إنتاج مستلزمات إنتاجية لبقية القطاعات أو لصناعات أخرى كصناعة الآلات أو المعدات أو الحديد والصلب وعليه نقول بأن الصناعة هنا تعمل على تنفيذ عملية التنمية ودفع معدل النمو خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية القطاع الصناعي وأهمية الدور الذي يقوم به في تحقيق التنمية ولتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من قيام الاقتصاد على مفهوم التنوع وهو مفهوم يهدف إلى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحل تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وتنويع الإنتاج لابد من أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متزامنين لكافة النشاطات.

فالتنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على الموارد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وحلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. ويؤدي إلى رفع معدلات النمو من خلال فتح مجالات ذات قيم مضافة وقادرة على توفير فرص عمل أكثر للأيادي العاملة الوطنية.

أهداف البحث:

إن عملية التنمية لا تقتصر على المفهوم الاقتصادي بل وتتعداه لتشمل أبعاداً اجتماعية وثقافية ولكون التصنيع يحدث تغيير في هذه الأبعاد فانه العلاقة بين التصنيع والتنمية وثيقة من خلال مقدرة التصنيع على رفع مستوى الدخل وإنه بحسب قانون كالدور للنمو فإن نمو الإنتاج مرتبط مع الصناعة التحويلية ارتباطاً ايجابياً.

إن الصناعة التحويلية تمتلك القدرة على تحفيز الأنشطة الاقتصادية وقيادة عملية تغيير هيكلي في البنية الاقتصادية وحجم التغييرات التنموية في الاقتصاد الوطني

فرضيات البحث :

يقوم البحث على الفرضية الرئيسة الآتية:

الفرضية الصفرية :لا يساهم القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفي تكوين الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي ويعاني من القدرة على خلق فرص العمل .

الفرضية البديلة : يساهم القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفي تكوين الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي ولا يعاني من القدرة على خلق فرص العمل.

منهجية البحث :

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع الصناعة السورية و دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تحليل البيانات المتاحة من الجهات الرسمية و تقارير الهيئات العاملة في مجال الصناعة.

يعتبر التصنيع جوهر عملية التنمية، وهو قادر على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات المختلفة، ويؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا ما حدث في الدول المتقدمة فالثورة الصناعية لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية، وانما اثر تأثيراً واضحا على القطاعات الاقتصادية واحدث تغييرا واضحاً في الهيكل الاقتصادي، وفي ظل المتغيرات الدولية المتمثلة في قيام النظام العالمي الجديد الذي تولد عنه مجموعة من المؤسسات والآليات المتمثلة في عولمة الاقتصاد وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، أصبحت الصناعة تواجه تحديات كبيرة ، وأصبح خيار تشجيعها من الأولويات وتعزز ذلك من خلال تجارب دول جنوب وشرق آسيا ، والتي لعب فيها التصنيع دورا رئيسا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والانتقال إلى مراحل تنموية أرقى [3]، كما ارتبطت التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقاً ، ولذلك فان استراتيجيات التنمية ركزت بشكل أساسي على التصنيع.

أولاً: دراسة واقع قطاع الصناعة في سورية

تمتلك سورية قاعدة من الموارد الطبيعية المتنوعة القادرة على رفد القطاع الصناعي بالمدخلات اللازمة لنهوضه، وخاصة صناعة النسيج والغذائية، إضافة إلى العمالة منخفضة الكلفة، وتمتع سورية بموقع جغرافي هام، ويحقق القطاع الصناعي ترابطات أمامية وخلفية مع كافة القطاعات الاقتصادية، كالقطاع التجاري، قطاع النقل، المالي والمصرفي، الزراعي، السياحة، والقطاع المنزلي.

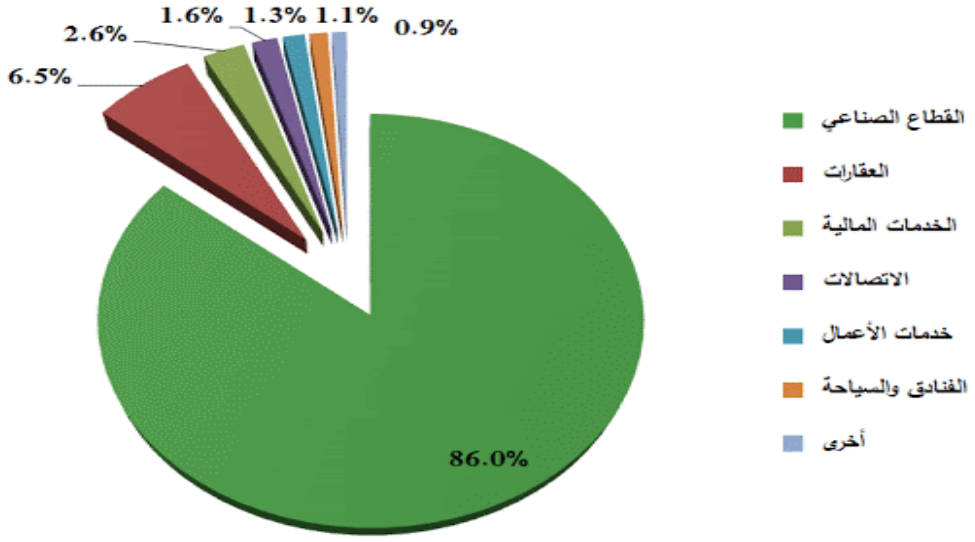

الشكل رقم (1) التوزع النسبي للقطاعات الاقتصادية

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

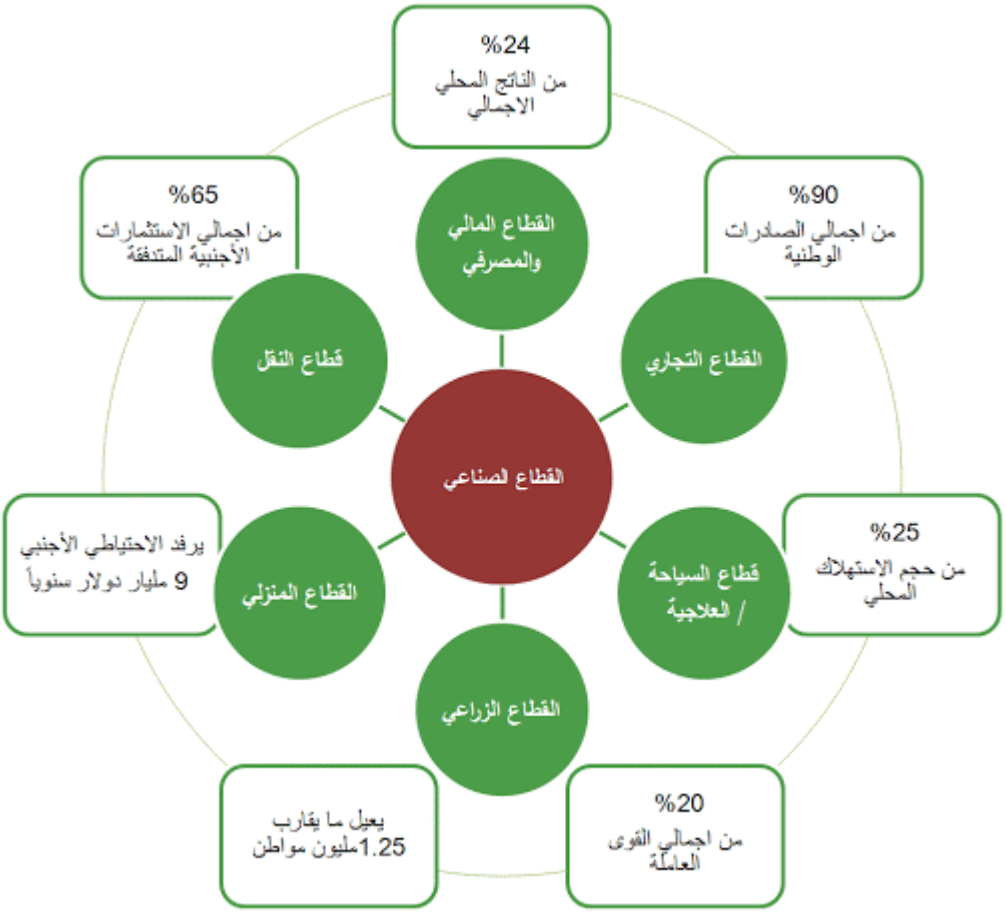

الشكل رقم (2) يوضح الترابطات بين القطاعات والأهمية الاقتصادية للصناعة

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح لنا من خلال الشكلين (1و2) الترابطات التي يخلقها قطاع الصناعة والأهمية التي يشغلها بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن إحداث تغيير في بنيته الإنتاجية، ستنعكس إيجاباً على كافة القطاعات، وستؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

يمكن إيجاز نقاط الضعف التي أثرت على أداء القطاع الصناعي بالآتي:

1- تتسم بضعف تكاملها وترابطها الداخلي، تقوم على صناعات خفيفة تتمركز في المراحل الأخيرة من سلسلة التصنيع، وذات قيمة مضافة متدنية(عدا صناعة النسيج والصناعات الغذائية ومواد البناء) لأنها تعتمد على تبعية كبيرة في الحصول على موادها الوسيطة ومستلزمات الإنتاج من الخارج ، إضافة إلى خطوط الإنتاج [2].

2- انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة، حيث تعود معظم خطوط الإنتاج إلى الثمانينات والسبعينات، وبالتالي تحتاج إلى صيانات كبيرة تنعكس على كلفة وجودة المنتج النهائي [9]

3- ضعف نشاط البحث والتطوير الصناعي في القطاع الصناعي، ولا يبدي القطاع الخاص اهتماماً بالبحث والتطوير، ولا توجد جهات رسمية تتبنى نشاطات المخترعين على نحو فعال يساعد في خلق تكنولوجيا وطنية حيث يعاني من تدن بالغ في المستوى العلمي داخل قوة العمل الصناعية.

4- ضعف التمويل وارتفاع تكاليف الإنتاج.

5- وجود عجز في الميزان التجاري مع خلل هيكلي في بنية التجارة الخارجية للصناعة حيث تنحصر معظم الصادرات الصناعية بالمواد الأولية ونصف المصنعة في حين تنحصر الواردات الصناعية بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة مما يؤدي إلى خسارة القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق من تحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات نهائية مصنعة محلياً.

يتكون القطاع الصناعي من الصناعات النسيجية والغذائية وصناعة التبغ والصناعات الأخرى (الهندسية، الكيميائية، حلج وتسويق الأقطان،.....) والتي تمتاز فيها سورية بميزات نسبية [4]خاصة النسيجية والغذائية ورغم ذلك نجد أن الميزان التجاري لهذا القطاع خاسر فوارداته اكبر بكثير من صادراته التي لا تشكل وسطياً(33%) من إجمالي الصادرات السورية في حين أن وارداته تشكل حوالي (90%) من إجمالي الواردات السورية

أي لابد من إعادة النظر في المواد الضرورية الواجب استيرادها وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادته وترشيد الاستيراد للمواد المماثلة في الإنتاج المحلي.

خاصةً وأن بعض المنتجات قد حققت فائضا قابلا للتصدير ولكن بالمقابل نجد أن نفس المنتجات يتم استيرادها بأسعار مرتفعة وتفوق أسعار المنتجات المحلية أي ما يقارب 275 مليار ل.س [8]وسطياً خلال الفترة المدروسة(2000-2016) يتم هدرها لاستيراد مواد من الخارج على الرغم من توفرها محلياً و لو تم الاستفادة من هذا المبلغ ورصده لتطوير قطاع الإنتاج المحلي وخاصة الزراعي والصناعي وتحديثه لاستطاعت سورية تخفيف حدة العجز التجاري .

ثانياً: مؤشرات القطاع الصناعي:

يحتل القطاع الصناعي مكانة كبيرة في الاقتصاد السوري من حيث مساهمته في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وتشغيل اليد العاملة وتحقيق التنوع الإنتاجي سينعكس إيجابا على مؤشرات الاقتصاد الوطني وفيما يلي دراسة لأهم المؤشرات الصناعية:

أ- مساهمة القطاع الصناعي السوري في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

الجدول (1) الإنتاج المحلي الإجمالي 2000-2016 ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوينه(بملايين الليرات السورية)

البيان	الإنتاج المحلي الإجمالي	الإنتاج الصناعي	نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج المحلي الإجمالي
2000	1557800	611948	%39.9
2003	1745442	616595	%35.3
2004	1862043	695488	%37.4
2005	2010392	723752	%36
2006	2097883	731012	%34.8
2007	2206821	754497	%34.2
2008	2285909	779571	%34.2
2009	2423488	813518	% 33،6
2010	2508743	877059	%34،1
2011	2531868	808791	%31.9
2012	1982607	508104	%25.6
2013	1409141	257095	%18.2
2014	1364503	270781	%19.8
2015	1340491	287004	%21.4
2016	1345810	309097	%22.9

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة حسبت النسب من قبل الباحثة

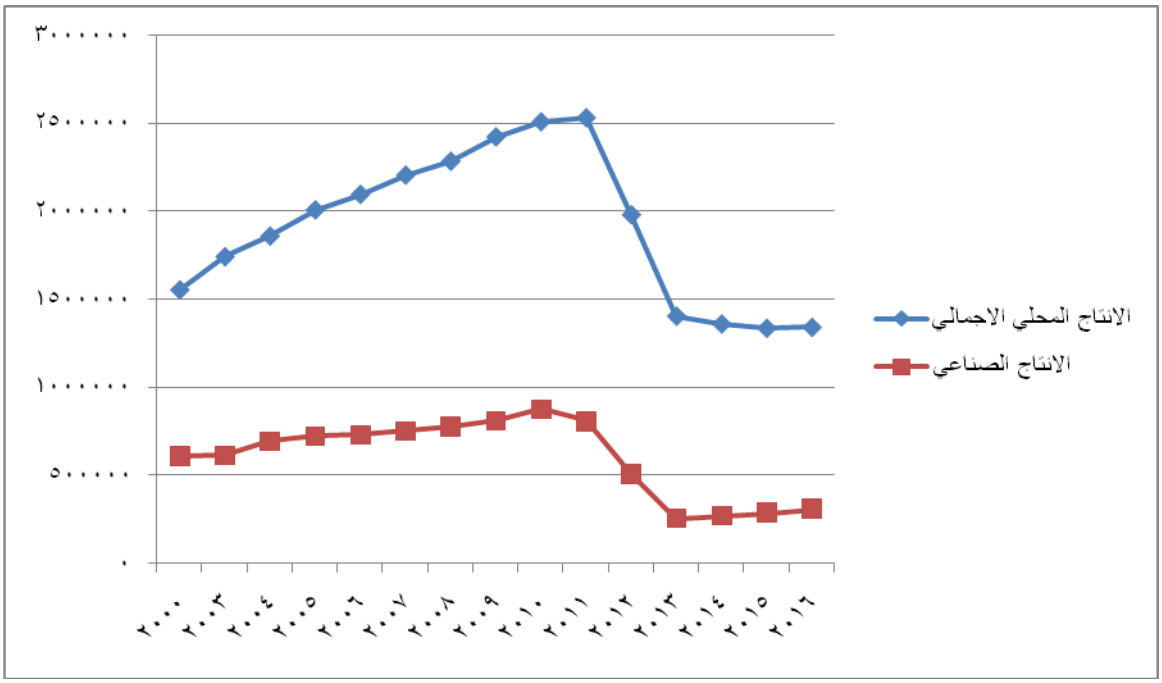

الشكل البياني رقم (3) يوضح نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي

من الجدول (1) والشكل التوضيحي (3) نلاحظ حدوث تغيرات في معدلات تغير الإنتاج المحلي الإجمالي وفي معدل تغير الإنتاج الصناعي ويعود ذلك لعدة أسباب منها: عدم قدرة الصادرات السورية على المنافسة العالمية نظرا لارتفاع تكلفة المنتجات السورية وضعف الإنتاجية ، وتركز التراجع خلال فترة الأزمة بين عامي 2012-2015 بسبب خروج منشآت صناعية عن الإنتاج نتيجة لتعرضها للتدمير، سرقة خطوط الإنتاج، الأمر الذي انعكس سلباً على العملية الإنتاجية وأدى إلى تراجع الإنتاج في بعض المنشآت وتوقفه بشكل كامل في منشآت أخرى وهذا بدوره انعكس على الناتج الصناعي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ب- مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (2) الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوينه (بملايين الليرات السورية)

	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الصناعي	نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	904622	272514	%30.1
2004	1089027	298207	%27.4
2005	1156714	280581	%42.3
2006	1215082	288140	%23.7
2007	1284035	299061	%23.3
2008	1341516	310654	%23.2
2009	1420833	321505	%22.6
2010	1494595	355042	%23.7

%20	307508	1537191	2011
%14.3	162290	1132310	2012
%60.2	50273	834511	2013
%7	53142	741123	2014
%8	53360	700752	2015
%9	59053	683211	2016

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية للأعوام المذكورة، حسبت النسب من قبل الباحثة.

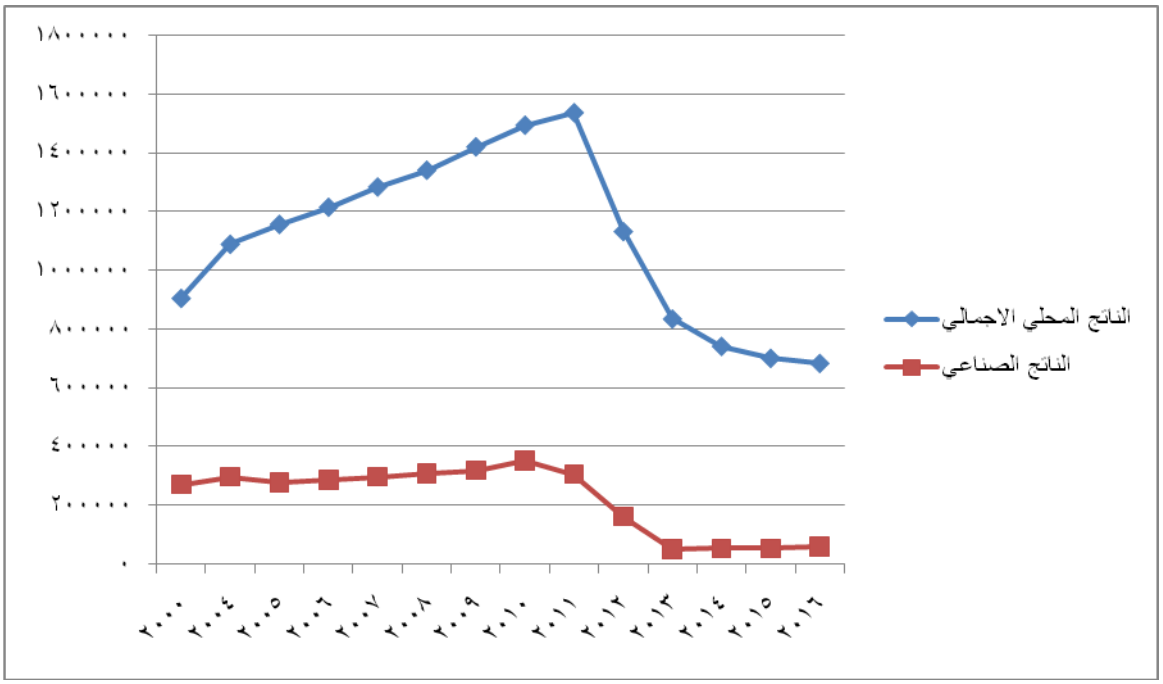

الشكل البياني (4) نسبة مساهمة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية للأعوام المذكورة، حسبت النسب من قبل الباحثة.

من الجدول (2) والشكل (3) نجد مايلي: تذبذب معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تغير كيات الإنتاج النفط وبسبب ضعف الطاقات الإنتاجية المتاحة لأسباب مالية وفنية وإدارية وانتقاء تكنولوجيا غير مناسبة وضعف الدراسات والجدوى الاقتصادية و تدني الكفاءة الإنتاجية للمنشآت الصناعية بصورة عامة وضعف القدرة التنافسية وانخفاض الأجور في القطاع العام .

ت- مساهمة القطاع الصناعي السوري في تشغيل اليد العاملة:

تلعب الصناعة دوراً هاماً في تشغيل الايدي العاملة في معظم دول العالم وخاصة في الدول الصناعية المتقدمة، فاليد العاملة المدربة والمؤهلة تساهم في تطوير الإنتاج والاستفادة القصوى من الطاقات المتاحة أي الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة ، وبالتالي زيادة الإنتاجية، الأمر الذي سيساهم في زيادة الإنتاج وتنوعه ،حيث يستحوذ القطاع الصناعي على النسبة الأكبر من العمالة ، نظراً لقدم خطوطه الإنتاجية واعتماد العديد من الصناعات على العمالة

والمهارات اليدوية وعلى الرغم من ذلك إلا أن نسبة مساهمته في التشغيل قد تراجعت خلال فترة الأزمة نتيجة لتدمير منشآته وعدم التعويض.

الجدول رقم (3) مساهمة الصناعة السورية ومكوناتها في تشغيل اليد العاملة

	عدد العاملين في الصناعة السورية (1)	عدد العاملين في الصناعة التحويلية (2)	عدد العاملين في الصناعة الاستخراجية (3)	عدد العاملين في صناعة الكهرباء والماء (4)	نسبة (2) الى (1)	نسبة (3) الى (1)	نسبة (4) الى (1)
2000	441717	374267	19214	48236	%84.7	%4.35	%10.92
2004	496890	418500	18982	59408	%84.2	%3.82	%11.96
2005	508106	423730	23361	61015	%83.4	%4.6	%12
2006	562940	477811	22481	62648	%84.8	%4	%11.12
2007	581445	495639	22781	63025	%85.3	%3.9	%10.8
2008	173100	101979	22707	63878	%58.9	%13.1	%28
2009	175928	96383	22651	65313	%54.9	%12.8	%23.4
2010	177652	94497	22702	66124	%53.2	%12.8	%34
2011	160762	91479	22598	67690	%56.9	%14.1	%29
2012	164057	76259	22143	61992	%48.3	%13.5	%38.2
2013	157786	71624	21410	64752	%45.3	%13.6	%41.1
2014	156320	71141	21286	63893	%45.5	%13.6	%40.9
2015	139991	63335	18345	58311	%45.2	%13.1	%41.1
2016	134345	61294	16791	56260	%45.6	%12.3	%42.1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة، وحسبت النسب والمعدلات من قبل الباحثة

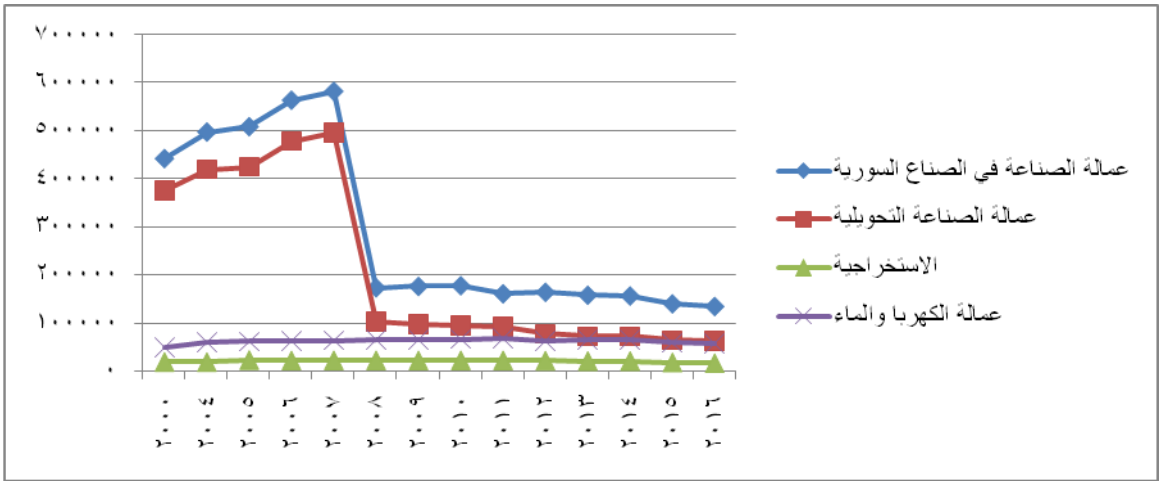

الشكل البياني(5) توزع العمالة في قطاع الصناعة

من خلال الجدول (3) والشكل البياني(5) نجد ان العاملين بقطاع الصناعة بشقيه العام والخاص يشكل النسبة الأكبر أي لديه قدرة استيعابية تفوق الصناعات الأخرى (التحويلية، الاستخراجية، الكهرباء والماء) ولكن خلال فترة الحرب انخفضت نسبة مساهمتها في التشغيل ويمكن تفسير أسباب انخفاضها إلى مجموعة من الأسباب تكمن في [4]:

- ارتفاع تكلفة فرص العمل في المشروعات الصناعية وخاصة في القطاع الخاص
- ضعف التشابك بين أنشطة القطاع الصناعي
- ضعف التشابك بين الزراعة والصناعة من جهة وبين الصناعة وباقي القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.
- ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة وعدم التنسيق بين الخطط الاقتصادية والتربوية والتعليمية
- ضيق السوق المحلية الناجم عن انخفاض متوسط دخل الفرد
- هيمنة الصناعات الخفيفة الاستهلاكية غير المحرضة لخلق صناعات جديدة لقوة عمل جديدة.
- خروج العديد من المنشآت عن العمل بسبب تعرضها للتدمير

ث- مساهمة القطاع الصناعي في التصدير:

يبين الجدول (4) تطور الصادرات السورية خلال الفترة الممتدة (2000-2016) ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية السورية ومساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية وفق الأتي :

الجدول رقم (4) الصادرات السورية خلال (2000-2016) بملايين الليرات السورية

البيان	قيمة الصادرات مقدرة(م.ل.س)	نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية%	نسبة الصادرات إلى GDP
2000	216190	%53.5	%36.1
2001	243149	%52	%39.4
2002	301553	%56	%42.7
2003	265039	%52.8	%30.6

2004	346166	%47	%33.5
2005	424300	%45.7	%32.4
2006	505012	%48.7	%37.2
2007	579034	%45.8	%35.7
2008	707798	%45.7	%33.4
2009	488330	%40	%25.5
2010	569064	%41	%27.4
2011	505107	%40	% 32.9
2012	196452	%30.6	%17.4
2013	174933	%30.2	% 20.9
2014	175795	%30.2	% 24.7
2015	210065	%45	%31.4
2016	328519	%46	%51.2

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع الصادرات مع بداية عام 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمي وتحسن وضع الصادرات بسبب الانفتاح والاتفاقيات التجارية مع دول الاتحاد الأوربي واتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية إلا أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض منذ عام 2012 وذلك بسبب ظروف الأزمة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وصعوبة التصدير ومن ثم عودتها إلى التعافي خلال عامي 2015 و2016 نتيجة تحسن الظروف الأمنية وعودة العديد من المنشآت الاقتصادية للعمل والتوجه شرقاً نحو الدول الصديقة. يتضح من خلال الجدول الذي يبين تطور درجة أهمية الصادرات السورية خلال الأعوام المدروسة (2000–2016)أن الصادرات السورية تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي السوري إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حوالي(35%) حيث تراوحت نسبة مساهمة الصادرات السورية في الناتج المحلي الإجمالي بين (4،17%)عام 2012و في عام 2002 بلغت (7،42%) أما أعلى قيمة لها فقد بلغت (2،51 %) في عام 2016.

مما يبين أن الاقتصاد السوري يعتمد على نشاط التصدير وعليه فإن حدوث اضطرابات في الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية السورية سوف ينعكس على الوضع الاقتصادي ولكن المهم معرفة نوعية هذه الصادرات وطبيعتها سلعاً أولية كانت أم سلعاً مصنعة . أن السلع والمنتجات السورية لم تستطع الدخول إلى الأسواق العالمية للأسباب التالية:

- عدم تقيد المنتجين السوريين بالمواصفات المطلوبة.
- ارتفاع تكلفة إنتاج السلع الناجمة عن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المنتجة محلياً بالإضافة الى التكلفة المرتفعة لعملية التصدير.
- غياب الشركات المتخصصة بعمليات التصدير والتسويق في الخارج وعدم توفر التسهيلات الخاصة بتمويل الصادرات [7]

إن التحول إلى الاقتصاد التصديري يحتل مكانة حيوية وجوهرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ولابد من العمل على التخطيط للإنتاج التصديري الذي يتمتع بالكفاءة والمهارة العالية الذي تمكنه من الدخول إلى الأسواق العالمية، ويتم ذلك من خلال إجراء التغيير الهيكلي في تركيبة الصناعات ومكونات الصادرات ، أي التخلص التدريجي من الأنشطة الصناعية ذات القيمة المنخفضة واستبدالها بصناعات حديثة أكثر تقدماً في السلم التصنيعي ذات القيمة المضافة العالية في الأسواق العالمية[1]

إن هذه القطاع يتمتع بترابطات وتشابكات رئيسية مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ليسهم في خلق المهن والخدمات المساندة كالتصميم والتسويق والبرمجة والتجارة والنقل وبقية الخدمات التي تقدم الدعم المباشر وغير المباشر. فعلى سبيل المثال تعزيز قطاع الصناعات التحويلية يتم بتعزيز قدرته التكنولوجية والإنتاجية من خلال البحث والتطوير والتدريب وحسن التنظيم والإدارة بما يعزز رفع القيم المضافة المنتجة وان يكون قادرا على الإسهام في نمو الناتج المحلى الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات وان يساهم في رفع مستويات المعيشة للعاملين في القطاع عبر خلق المزيد من فرص العمل وبمستويات اعلي من الإنتاجية والدخول وان يحافظ على البيئة ويأخذ بالاعتبار ضرورة استدامتها ويقلل من التلوث إلى أقصى حدود ممكنة. قيمة مضافة عالية وأن ينتج هذا القطاع سلعا ذات قيمة مضافة عالية كي تعوض نضوب الموارد الطبيعية والعوائد التي تولدها وان يعمل على إرساء قواعد جديدة ومتقدمة لعلاقات العمل ويعتمد على توظيف وتطوير المهارات والتقنيات الحديثة ويستند إلى الإدارة الفاعلة للموارد وإنتاج سلع ذات نوعية عالية وبمواصفات دولية مع أهمية إن يساهم القطاع في تنمية المناطق الأقل نموا والنهوض بها عن طريق التوطين الجغرافي المدروس للصناعات من اجل خلق أقطاب ومراكز نمو وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وهذا يتطلب أن تستغل كل خطة خمسيه المتوافر من الموارد المادية والبشرية والمالية من الصناعات القائمة والمزايا النسبية المتوافرة لتديرها على أفضل وجه لتنميتها وتحقيق التراكم وأن تمهد لتطوير صناعات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى عبر سلسلة متتابعة للتنمية الصناعية .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1) غياب إستراتيجية محددة للتنمية الاقتصادية عامة والصناعية خاصة و عدم الاهتمام ببناء القاعدة التكنولوجية الوطنية وانعكس ذلك سلبا" على تطوير الموارد البشرية وفق احتياجات الصناعة من خلال تدعيم البحث والتطوير والابتكار. حيث أن الصناعات في سورية تحتاج إلى سياسات اقتصادية صناعية تستهدف رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية الصناعية لبناء أساس متين للتنمية الاقتصادية.

2) غياب سياسة متكاملة لتنشيط الصادرات الصناعية بما في ذلك إهمال إقامة المؤسسات التجارية المتخصصة بالتصدير لتشكل صلة الوصل الفعالة بين المنتج المحلي والمستورد الخارجي . وإن وجود إستراتيجية للتنمية الصناعية السورية تأخذ بعين الاعتبار المزايا النسبية للدولة وتتوافق مع المتغيرات العالمية ستحقق نجاحاً اقتصادياً في زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى تأثيرها الإيجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو متزايدة للتنمية المستدامة.

3) عدم استغلال العديد من المصانع في القطاعين العام والخاص كامل طاقتها الإنتاجية بسبب ضعف التسويق في السوق المحلية وخاصة خلال فترة الحرب والتي أدت الى خروج وتدمير عدد كبير من المنشآت الصناعية .

التوصيات:

- وضع إستراتيجية تنموية لهذا القطاع تراعي المعطيات الراهنة وتراعي متطلبات إعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الأزمة التي أثرت وبشكل كبير عليه إن هذه المرحلة تتطلب تشكيل دستوراً اقتصادياً جديداً تراعى فيه متطلبات ومستلزمات الواقع الاقتصادي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الطارئة ويتصف بالمرونة العالية والشفافية .

- وضع إستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة نظراُ لإسهامه في تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي للمنتجات وتطوير هذا القطاع وجعلها قادرة على تحقيق مزايا تنافسية يشبع حاجات السوق الداخلي ويحقق عوائد تصديرية تسهم في تحقيق عائد من العملات الأجنبية.

- تعزيز ترابط القطاع الصناعي مع باقي القطاعات الاقتصادية و زيادة مستوى الترابطات الأمامية والخلفية بشكل يحقق شبكة متوافقة العمل لتحقيق الأهداف الاقتصادية من حيث العمل على تطوير الصناعات المعتمدة على التصنيع الزراعي على اعتبار أن سورية بلد زراعي وتتمتع بميزة نسبية لذا يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي والتصنيع الزراعي وعدم إغفال دوره والعمل على ربط الزراعة بالصناعة وكذلك الصناعات ذات الإمكانات الواعدة بتحقيق قيمة مضافة عالية وهامش تصديري واسع وخلق فرص عمل كصناعات(النسيج والجلود والغذاء .....)

- الاستفادة من مفهوم القيمة المضافة عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية في قطاع الصناعة والتوجه لمجالات إنتاجية غير تقليدية لمواكبة التطورات التكنولوجيا الحاصلة في العالم .

References:

Books:

(1)-Ali Majeed Al Hammadi, Economic Intertwining Between Theory and Practice, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution Arabic Edition, Amman - Jordan, 2010

(2)-Abdul Ghafoor Hassan Kanaan Al-Mimari, The Economics of Industrial Production, Wael Publishing and Distribution House, First Edition, Amman - Jordan - 2010.

(3)-Agamiah, Muhammad Abdel Aziz and Muhammad Ali Al-Bethi (2001), Economic Development: Its Concept, Theory, Its Policies, University House, Alexandria, Egypt

(4)-Hussein Al-Omar, An Introduction to Industrial Economics, That Al-Salasil Publications 7 - Kuwait - First Edition, (2002.(

Articles:

(5) -Al-Khatib, Nisreen, The Future of Syrian Industry in Light of International Economic Changes, Master Thesis, Damascus University, 2008 .

(6)-Mostafa Zrouni, Economic Growth and Development Strategies with Reference to the Economies of Southeast Asia, PhD Thesis, University of Algiers, 2002

(7) -oureddine Hormuz; Abazid praise; Ghayath Aslan ,, Requirements for the development of a foreign trade enterprise in light of contemporary international changes, Tishreen University Journal, Economic and Legal Sciences Series, (2008) Volume (30), Issue (4.(

Reports:

(8)-The Tenth Five-Year Plan, State Planning Commission, Industry Reality Analysis, Chapter Eight.

(9)-The statistical group, the Central Bureau of Statistics, foreign trade indicators for the years studied.